

إرساء الاستقرار في الشرق الأوسط المعاصر وشمال أفريقيا: أبعاد مختلفة لمفهوم فضفاض

الدكتورة ساسكيا فان جنوجتن، أبريل 2018

- شهد العقدان الماضيان تداخلاً متزايداً في الروابط الأمنية بين بلاد الشام، وشمال أفريقيا، ومنطقة الخليج، وأوروبا، ودول الساحل. ولهذا فإن المستجدات في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعناها الواسع زاد تأثيرها على أمن الدول الغربية، وفي الوقت نفسه يتزايد اهتمام دول الخليج بإرساء الاستقرار في دول الساحل وشمال أفريقيا.
- يتفق واضعو السياسات والخبراء من جميع أنحاء العالم بأن دولاً عديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعناها الواسع في حاجة ماسة لـ "إرساء الاستقرار". ولكن تختلف تصورات الأطراف الداخلية والخارجية المعنية حول المقصود بمفهوم الاستقرار وكيفية الوصول إليه. وفي ضوء أن أصوات الدول الغربية أصبحت أقل هيمنة مقارنة بما كانت عليه في الماضي، فإن التباين في الأهداف والطموحات المعلنة يتسبب في الجمود والانسداد في أعلى مستويات الدبلوماسية الدولية مما يفاقم من اضطراب الاستقرار الإقليمي.
- عادةً تمزج عمليات إرساء الاستقرار بين المكونات العسكرية وغير العسكرية، وهي أصبحت النهج المعتاد في التدخلات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، ويقول البعض إنها بدأت مع حروب البلقان. ولسوء الحظ وبالرغم من كافة الطموحات وراء الجهود الدولية في كوسوفو وأفغانستان والعراق وليبيا وغيرها، فإن الأهداف المعلنة لعمليات إرساء الاستقرار ظلت في غالب الأحيان مختلفة إلى حد بعيد عن الحقائق على أرض الواقع.
- لتكوين رؤية أكثر شمولاً والتعلم من جهود إرساء الاستقرار في الفترة الأخيرة، يبدو أنه من المفيد تشريح هذه النهج "الشاملة" أو "المتكاملة" وبحث مختلف أبعاد عمليات إرساء الاستقرار وكذلك أوجه التداخل بينها. تشمل هذه الجوانب، بجانب عناصر أخرى: الجهود السياسية والدبلوماسية، والمشاركة العسكرية والأمنية، والمعونات الاقتصادية والمساعدات الفنية، والمساعدات الإنسانية والتنمية، والعدالة الانتقالية والمصالحة.
- تشترك العديد من الجهات والمنظمات المسؤولة عن صياغة السياسات في عمليات إرساء الاستقرار، ولذا فإن التعاون والتنسيق بين هذه الجهات لا غنى عنه. ولكن نظراً لاختلاف الثقافات المهنية ووجهات النظر وآليات التمويل والأهداف العامة لهذه الجهات، فإن تنفيذ ذلك على أرض الواقع هو أحد أبرز التحديات.
- في الجانب السياسي، تتسبب التغييرات الراهنة في موازين القوى على المستويين الدولي والإقليمي في عرقلة التوصل إلى حلول للأزمات، لأن الأطراف المعنية فيها تعتمد على الإستراتيجيات ذات المعادلة الصفرية. وفي ذات الوقت يقول البعض أن هيمنة النهج الغربية في السنوات الأخيرة أسفرت عن انخفاض معدل نجاح مفاوضات الوساطة والسلام، جراء التركيز المفرط للدول الغربية على التحول الديمقراطي كأحد الشروط المسبقة للاستقرار.
- من بين التحديات الشائعة الأخرى في الجانب السياسي لعمليات إرساء الاستقرار التصدي لأنشطة الأطراف الدولية والمحلية ذات الأجندات التخريبية، والاستجابة للمتطلبات المتعلقة باللامركزية واستقلال المناطق بإدارة شؤونها، والتعامل مع حرب الإعلام والمعلومات، وترك الهويات الوطنية الضعيفة أو التي تم إضعافها مجالاً واسعاً أمام نشر الرسائل الزائفة والقضايا ذات الأهداف التخريبية.
- بالنسبة للجانب العسكري والأمني في جهود إرساء الاستقرار، فإن عدم تسييس قوات الأمن هو أحد العناصر الهامة ولا سيما في نجاح إصلاح القطاع الأمني وامتلاك القدرة على نزع سلاح الأطراف المسلحة التي شاركت في الصراع وتسريحها وإعادة دمجها، ويفاقم نقص الثقة، وتفشي الفساد، والقدرات المحدودة للدولة، وقدرة الميليشيات المسلحة على الحصول على التمويل من الأطراف الخارجية أو الجاليات التي تعيش بالخارج من درجة تعقيد هذه الجهود.

- تشمل التحديات الشائعة والقضايا الراهنة ذات الأهمية البالغة فيما يخص الجانب الأمني أيضاً إرساء الاستقرار في المناطق التي تم استردادها من تنظيم داعش وامتلاك القدرة على التنسيق والتعاون الدولي بالرغم من الاختلافات في وجهات النظر بين دول العالم. فضلاً عما سبق، ينبغي أن تنظر الأطراف الخارجية بعين الاعتبار إلى أهمية أن تتولى الأطراف المحلية المسؤولية عن هذه الجهود لإضفاء الشرعية على هذه الحملات (بالرغم من أنه قد لا يكون هناك تناغم كامل بين المهارات والمصالح وطموحات المستقبل لهذه الأطراف وبين تلك الخاصة بالأطراف الدولية التي ترعاها).
- التفاوت الاقتصادي والحرمان المادي من السلع الأساسية هي تحديات كبيرة أمام حكومات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولهذا فإن الدعوات لإرساء الاستقرار الاقتصادي والإصلاح الاقتصادي هي غالباً في قلب النقاشات الجارية بشأن السياسات. وتفاقم الحروب والصراعات من تدهور الأوضاع، لأن الاقتصاد هو في الغالب أحد أول المجالات التي تظهر عليها الضغوط بسبب التلف الذي يصيب منشآت البنية التحتية الاقتصادية الحيوية وتزايد المخاطر المتعلقة باشتداد أزمات التضخم والسيولة.
- بالنسبة لتحقيق الاستقرار في الجانب الاقتصادي، من بين التحديات المشتركة التي تستدعي الانتباه إليها في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التصدي للبطالة طويلة الأجل (وبطالة الشباب)، وإحداث التحول في اقتصادات الحرب والاقتصادات غير المشروعة نحو أهداف سلمية ومشروعة، وتسوية النزاعات حول الأراضي وحقوق الملكية.
- يثير الربط بين الأمن والتنمية جدلاً بين الأطراف العاملة في مجال التنمية حول ماهية الأهداف الحقيقية للمعونات والتنمية. فهل الهدف الرئيس من المعونات هو زيادة النفوذ السياسي أم أنها أداة لتقليل الفقر والتنمية الاقتصادية أم أنها مُكمل لاستخدام القوة بهدف العمل لتحقيق أهداف سياسية مشتركة؟
- المساعدات التنموية والإنسانية، إذا لم يتم توجيهها جيداً، قد تكون سبباً في ظهور السلوك الساعي للبحث عن العائدات الربعية ومن ثم تؤدي إلى اضطراب الاستقرار. ويبدو أن المشاريع ذات الحجم الصغير والموجهة على نطاق ضيق والمشروطة بتبادل المعلومات هي أقل احتمالاً في تأجيج اضطراب الاستقرار، لأنها تميل إلى الاعتماد بدرجة أكبر على المعرفة المعمقة بالبيئة والظروف المحلية لكل منطقة.
- أما عن جانب المساعدات التنموية والإنسانية، تشمل الموضوعات التي تستحق التركيز عليها بدرجة أكبر تكوين رؤية أكثر وضوحاً عن قيمة "المكاسب السريعة"، وتأثير التناوب على الحفاظ على العلاقات الثقة مع السكان المحليين، وسبل زيادة فعالية المبادرات التي يتم تنفيذها على نطاق أوسع.
- العدالة الانتقالية والمصالحة لهما أهمية بالغة في استدامة الاستقرار. وتتضمن العدالة الانتقالية أدوات (شبه) قضائية وتدابير غير قضائية تعتبر ضرورية للتعامل مع الإرث السلبي لنظام سياسي سابق. وقد تشمل على سبيل المثال التحقيقات والمحاکمات، والتعويضات، ولجان تقصي الحقائق، علاوة على إعادة صياغة التاريخ الوطني والذكريات الجماعية.
- العدالة الانتقالية والمصالحة هي أحد المسائل الحساسة، وقد تكون سلباً ذا حدين؛ فلا يوجد إلا خيط رفيع يفصل بين العدالة الانتقالية وبين الانتقام. ويصدق هذا القول تحديداً على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الوقت الراهن، حيث هناك تنافس في الأفكار فيما يخص نظام الحكم وهوية (الدول) مما يضع نخباً وفصائل ووجهات نظر مختلفة في مواجهة بعضها البعض. تسييس العدالة الانتقالية هو فعلاً أحد أبرز المخاطر.
- لقد نتج عن العقد الماضي من الاضطرابات عدد كبير من دراسات الحالة والرؤى والدروس التي يمكن الاستفادة منها في عمليات إرساء الاستقرار. ولن يمكن صياغة رؤية مشتركة حول كيفية انتقال منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعناها الواسع نحو نوع من "الاستقرار" المستدام إلا من خلال البحث النقدي في الجهود التي بُذلت ونتيجة هذه الجهود.